الأمم المتحدة

A/AC.251/8

الجمعية العامة

Distr.: General
10 June 2002
Arabic
Original: English

لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

الدورة التنظيمية

نيويورك، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

موجز تنفيذي

ولاية الفريق

١ - اعتمدت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ودعت الجمعية العامة في ذلك القرار إلى إجراء استعراض لمنتصف المدة لتنفيذ البرنامج، يليه استعراض وتقييم نهائيان. وفي عام ١٩٩٩، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم الأمين العام بإصدار تكليف بإجراء تقييم مستقل للبرنامج، وشددت الجمعية العامة على أن يكون هذا التقييم مستقلا وعلى درجة عالية من النوعية. وأنشأ الأمين العام فريقا من الشخصيات البارزة مؤلفا من ١٢ عضوا للقيام بهذه المهمة.

الاستنتاجات الرئيسية للتقييم المستقل للأداء العام المتعلق بتنفيذ مجالات الأولوية للبرنامج

٢ - كان برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بمثابة ميثاق للالتزامات المتبادلة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. وتمثلت إحدى السمات البارزة للبرنامج الجديد في تحديد هدف مستصوب لمتوسط معدل نمو حقيقي لا يقل عن ٦ في المائة سنويا في الناتج القومي الإجمالي خلال كامل الفترة التي يشملها البرنامج. وبغية تحقيق هذا المعدل، قدِّر صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي ستكون هناك حاجة إليها في عام ١٩٩٢ بمبلغ ٣٠ بليون دولار، على أن يزداد بعد ذلك المعدل الصافي الفعلي للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة يبلغ متوسطها ٤ في المائة

120602 120602 02-41835 (A)
0241835

سنويا. بيد أنه خلال فترة كبيرة من العقد كان معدل النمو نحو ٣ في المائة، وهو معدل يقل كثيرا عن معدل النمو اللازم لبلوغ أهداف الحد من الفقر التي حددها المجتمع الدولي – وكانت تلك إحدى النتائج المخيبة للآمال إلى حد كبير.

٣ – ويعزى الأداء الاقتصادي الضعيف لأسباب عديدة. وتجسدت إحدى المشاكل الرئيسية في أن الدعم الخارجي الموعود لم يتحقق. وعوضا عن أن تزداد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا خلال العقد، فإنها انخفضت من ٢٨,٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٣٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، وهو انخفاض بمعدل ٤٣ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن آليات تخفيض الديون لم تسفر عن الكثير من النتائج الهامة مع حلول نهاية العقد. وعلى سبيل المثال، فإنه من بين الدول الأفريقية المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أعلنت عام ١٩٩٦، وعددها ٣٣ بلدا، بلغت ١٨ دولة منها فقط، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ”مرحلة اتخاذ القرار“، والتي يجري عندها الوقف الفعلي لخدمة الدين. ومن بين هذه البلدان، بلغت أربعة بلدان فقط، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ”مرحلة الإنجاز“، والتي يجري عندها الإلغاء الفعلي للديون. وقام كثير من البلدان الدائنة، والتي سلمت ضمنا بعدم كفاية المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بترتيب تدابير إضافية متنوعة لإلغاء الديون أو تخفيضها.

٤ – وكان معدل الزيادة في الفرص التجارية أبطأ بكثير مما كان متوقعا. وفضلا عن ذلك، فإن استمرار اعتماد الاقتصادات الأفريقية على نطاق محدود للغاية من السلع الأولية حرمها من مزايا النمو الكبير الذي طرأ على الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة. وخلال فترة التسعينات، شكلت السلع الأساسية ٢٦,٦ في المائة من مجموع صادرات أفريقيا، في حين شكل النفط نسبة ٥٤,٧ في المائة، والصناعات التحويلية نسبة ١٨,٤ في المائة. وتدهورت معدلات التبادل التجاري خلال العقد مما أدى إلى انخفاض حصائل الصادرات. وقرب انتهاء فترة البرنامج الجديد، نفذ العديد من البلدان المتقدمة النمو عددا من التحسينات في خطط نظام الأفضليات التجارية المعمم والترتيبات التجارية الأخرى على نحو ستفيد منه البلدان الأفريقية.

٥ – وقد سلم البرنامج الجديد بالحاجة إلى توفير موارد إضافية للبلدان الأفريقية لدعم برامج التنويع الاقتصادي، وبخاصة لتنمية ما أسماه البرنامج خدمات الهياكل الأساسية وخدمات الدعم وتكوين شبكات المعلومات وما يتصل بذلك من خدمات يقتضيها التنويع. ومع أنه كان هناك أيضا دعم لإنشاء صندوق للتنويع الاقتصادي الأفريقي لاجتذاب المساعدة التقنية اللازمة وللقيام أيضا بتوفير التمويل الإضافي للبرامج والمشاريع، فإن هذا الصندوق لم يُنشأ قط.

٦ – وكان من شأن السياسات التي جرى انتهاجها خلال هذه الفترة في مجال التحرير الاقتصادي والخصخصة والإصلاحات القائمة على السوق أنها ساعدت على تحسين حالة الاقتصاد الكلي في البلدان التي نفذت برامج للتكيُّف؛ فقد انخفضت معدلات التضخم، على سبيل المثال، انخفاضا كبيرا في تلك البلدان. ولكن برامج التكيف كان لها بوجه عام آثار سلبية خطيرة على الأوضاع الاجتماعية وفشلت في استعادة النمو. وهناك العديد من الأسباب التي توضح هذه النتيجة: ذلك أن عملية استعادة النمو هي في أغلب الأحيان عملية بطيئة وعلى درجة كبيرة من اللايقين إلى حد أنها تضر بالمساعي التي ترمي إلى معالجة قضايا اجتماعية هامة، لا سيما الصحة والتعليم؛ وعلى الرغم مما طرأ من تحسن على مناخ الاستثمار، هناك قلة ضئيلة من البلدان الأفريقية التي نجحت في اجتذاب الاستثمارات التي ربما كان من شأنها أن تعزز النمو المعجل الذي يولِّد فرص العمالة.

٧ - وخلال العقدين الماضيين، ألغت بلدان أفريقية قوانينها الاستثمارية العتيقة وسنَّت قوانين جديدة توفر غالبا حوافز كبيرة لكي تصبح تلك البلدان محطًّا لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. وأزيلت القيود على التملك الأجنبي، وجرى تشجيع المشاريع المشتركة كشكل رئيسي من أشكال التعامل التجاري مع المستثمرين من الخارج. بيد أنه على الرغم من هذه السياسات التحررية، لم تتجسد المنافع الموعودة. فقد ظل معدل الاستثمار منخفضا، بينما زاد هروب رأس المال بصورة ملحوظة؛ وانخفض معدل الاستثمار المباشر الأجنبي إلى حد لا يذكر، فضلا عن أنه ظل أيضا مركّزا في عدد قليل من البلدان، وبالذات في البلدان ذات الصناعات الاشتقاقية.

٨ - بيد أن الأداء الاقتصادي الضعيف خلال تلك الفترة يعزى أيضا، في جانب منه، إلى عوامل داخلية. فقد ضاعفت كثيرا من الأزمة الاقتصادية أوجه القصور الداخلية في شؤون الحكم، والتي اتسمت بأشكال من الحكم المطلق والفساد، وارتبط بعضها بالسياسات الاقتصادية الريعية.

٩ - وخلال فترة التسعينات، قطعت البلدان الأفريقية أشواطا هامة على طريق التحول إلى الديمقراطية. وأصبحت الحكومات المنتخبة شعبيا، بصورة متزايدة، هي الأمر الطبيعي وليس الاستثناء. وأصدرت منظمة الوحدة الأفريقية عددا من الإعلانات والمقررات التي توفر توجيهات معيارية لنظم الحكم الديمقراطية، وسيادة القانون، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان. وكان مما له أهميته البارزة ما قررته من أنها ستستبعد البلدان من عضوية المنظمة ما لم تكن التغييرات في القيادات السياسية نتيجة لعملية انتخابية ديمقراطية.

١٠ - ومن التطورات الملحوظة الأخرى التي حدثت خلال الفترة ازدهار المجتمع المدني، الأمر الذي انعكس في ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية. وعجَّل من هذا التطور البحث عن حلول لأزمة التنمية الأفريقية والرغبة في إيجاد نهج بديل للتنمية يقوم على المشاركة بصورة أكبر. كما نشطت المنظمات غير الحكومية بوجه خاص في حشد المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية الناشئة، وفي حركة حماية البيئة، وفي حالات قليلة في حفز مفاوضات السلام والمشاركة فيها. ورغم أن مشاركة المجتمع الدولي المنظم اكتسبت اعترافا واسع النطاق في عملية التحول الديمقراطي تلك، لا تزال طاقاتها الكاملة مكبلة بضعف الدعم الحكومي لها في كثير من البلدان الأفريقية.

١١ - وقد التزمت الحكومات الأفريقية لسنوات عديدة بتحسين تعاونها الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والقاري على السواء. وأحرز تقدم كبير، وبخاصة على الصعيد دون الإقليمي، الأمر الذي يتجلى في ظهور عدد كبير من المنظمات دون الإقليمية، وإن كان ذلك قد تسبب أحيانا في وجود بعض الازدواجية والتداخل. ومن ثمَّ، فإن اعتماد معاهدة أبوجا المنشِئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية في عام ١٩٩١ باعتبارها مخططا أساسيا للتعاون والتكامل الاقتصاديين، عشية إعلان برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كان بمثابة تتويج لهذا الاتجاه، وكذلك أيضا كان الاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا.

١٢ - وكان أحد الأهداف التي حددها البرنامج الجديد هو الإدماج التام للاقتصادات الريفية في سياقها الوطني وتحقيق الأمن الغذائي. وقد اتسم سجل المنجزات التي تحققت خلال العقد في مجال الزراعة بالتباين الواضح. وعلى الرغم من أن شمال أفريقيا أحرزت تقدما كبيرا، فإن الركود ساد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان أحد الأسباب الهامة وراء هذه النتيجة المخيبة للآمال هو الخفض الشديد الذي قامت به الحكومات الأفريقية ومجتمع المانحين، بما في ذلك

المؤسسات الدولية، في الاعتمادات المخصصة للزراعة في الميزانيات وذلك في سياق برامج التكيف التي أعلنت خلال تلك الفترة.

١٣ - وشهدت قضية البعد الإنساني للتنمية أداء متباينا بما تشتمل عليه من مسائل السكان، والتعليم، والصحة، ودور المرأة في التنمية. وكثفت الجهود المبذولة لإدماج السياسات السكانية في التنمية، وازداد الوعي بالقضايا السكانية بين القيادات المجتمعية فاشتركت الحكومات والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ البرامج. ونتيجة لتلك الجهود، قام أكثر من ٣٥ بلدا بإدماج سياساتها السكانية في استراتيجياتها الإنمائية، وهو ضعف عدد البلدان التي قامت بذلك في عام ١٩٩٠. وتوسع مفهوم الحد من الزيادة في السكان من خفض معدل الخصوبة عن طريق تنظيم الأسرة وتقليل حجمها ليشمل قضايا أوسع نطاقا. وحتى مع ذلك، فإن البعد الإيكولوجي والمادي للتنمية لا يزال يشكل إحدى المشاكل الرئيسية بالنسبة لمستقبل التنمية في أفريقيا.

١٤ - وشهد العقد الماضي بعض أوجه التحسن الطفيفة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بالمقارنة مع عقد الثمانينات حيث اتسمت هذه المعدلات بالانخفاض. غير أن النمو في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي لم تكن كافية إلى حد يمكن معه عكس مسار انتكاسات الثمانينات. وبطبيعة الحال فإن هناك اختلافات كبيرة بين البلدان في معدلات الالتحاق بالتعليم يمكن عزوها إلى الصراعات الداخلية، والصعوبات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية. وفي البلدان التي نفذت برامج للتكيف، اضطرت الحكومات إلى أن تخفض بشكل شديد من ميزانياتها الضئيلة أصلا المخصصة للتعليم ومن مخصصاتها للأسر. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة توفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع اختفت تقريبا خلال العقد. وفي كثير من البلدان أدى التركيز على التعليم الأساسي مع الإهمال التام تقريبا للتعليم العالي إلى الإضعاف الشديد لبناء القدرات عند مستويات بالغة الأهمية في اقتصاد عالمي يقوم على المعرفة بشكل متزايد.

١٥ - وخلال التسعينات، طغى على النظام الصحي في معظم بلدان المنطقة عدد من الأمراض الرئيسية (مثل الملاريا، والسل، وشلل الأطفال، وبصورة متزايدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز). وفي الوقت نفسه، خفضت الحكومات ميزانياتها الصحية الضئيلة أصلا وحولت الجزء الأكبر من تكلفة الرعاية من على كاهل الحكومة إلى كاهل الأفراد. وكانت النتيجة التي لا مناص منها هي انخفاض قدرة الكثير من الأفريقيين على الحصول على أي رعاية صحية على الإطلاق. بيد أنه وفقا لما أشار إليه أحدث تقرير للجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، فإن ضعف المستوى الصحي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وإلى الفقر. وقد طرح عدد من المبادرات التي لا بأس بها، ومن بينها على وجه الخصوص ما قام به الأمين العام للأمم المتحدة من إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي أحد مؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدت في أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠٠١، التزمت البلدان الأفريقية بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانياتها السنوية لتحسين القطاع الصحي، وتخصيص مبلغ ملائم لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعلنت أيضا حملة ''دحر الملاريا''. ويحتاج الأمر إلى مواصلة هذه الجهود وتكثيفها وتنسيقها على نحو يكفل لها أن تحقق أقصى قدر من الفعالية.

١٦ - وبذلت جهود كبيرة في السعي إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق مشاركة المرأة في التنمية. وشكلت المرأة في جميع أنحاء أفريقيا شبكات وشراكات تعنى بكل جانب من جوانب القضايا ذات الأهمية بالنسبة لحياة المرأة. ونتيجة لذلك بدأت مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج وفي الإجراءات الإدارية والمالية.

وجميع البلدان الأفريقية البالغ عددها ٥٣ بلدا لديها الآن خطط عمل وطنية أو توجيهات متعلقة بالسياسات في مجال المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت ٣٥ حكومة وزارات أو لجان للمرأة أو الشؤون الجنسانية؛ ووقع خمسون بلدا على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. لكن هناك مجالات أخرى تستشري فيها المشاكل. فمعدل التحاق البنات بالمدارس أقل من نصف معدل الالتحاق بالنسبة لنظرائهن من الذكور في معظم البلدان. ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار والبرلمانات منخفضة. ومع أنه قد أحرز بعض التقدم بوجه عام، لا تزال هناك فجوات شاسعة يتعين تخطيها.

١٧ - واتخذت الحكومات الأفريقية عددا من التدابير لمواجهة التدهور البيئي في المنطقة، بما في ذلك على وجه الخصوص إنشاء وزارات للبيئة، وسنّ القوانين والتشريعات، ووضع الخطط البيئية الرامية إلى تخفيف الضرر البيئي. واستكملت الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية والتقنية على تنفيذ برامج التنمية المستدامة. ولكن الموارد المرتبط بها لم تكن بقدر ما يتطلبه الأمر لمواجهة المخاطر المحدقة.

١٨ - وأعطى برنامج العمل الجديد الأولوية للتعاون بين أفريقيا والمناطق النامية الأخرى، واعترف به بوصفه من المهام الطويلة الأجل التي تنطوي على منافع لجميع المشتركين فيها. وكانت هناك زيادة كبيرة في حجم ونوعية ونطاق التعاون بين بلدان الجنوب على مدى فترة التسعينات، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة التعاون بين أفريقيا وآسيا التي يرجع الفضل فيها جزئيا إلى تحسين الدعم المؤسسي والربط الشبكي بين مباشري الأعمال الحرة الذي أتاحه مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وآلية المنتديات الآسيوية - الأفريقية. وقد نشطت كل من ماليزيا وجمهورية كوريا والهند بوجه خاص في مجال الاستثمار وفي مختلف أشكال ترتيبات التعاون التقني مع البلدان الأفريقية. وعلى نطاق أصغر، بدأ أيضا إنشاء الروابط بين أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، وفي أمريكا اللاتينية احتلت البرازيل مكان الصدارة عن طريق مبادرات التعاون التي شملت مجالا واسع النطاق. واضطلع أيضا العديد من المانحين ووكالات الأمم المتحدة بعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الروابط ذات المنافع المتبادلة بين البلدان في أفريقيا وفي مناطق أخرى، وإلى نشر أفضل الممارسات. بيد أنه على الرغم من أن تلك التطورات تبعث على التشجيع بلا ريب، فإن الطاقات الكاملة للتعاون بين بلدان الجنوب لا تزال تعوقها بوجه عام الهياكل الأساسية الضعيفة في مجال الاتصالات، وعدم توفر آليات المتابعة الكافية، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات التبادل بين المنتديات الآسيوية - الأفريقية.

الدروس المستفادة والشروط اللازمة لنجاح المبادرات الجديدة

١٩ - يرى الفريق أن أهم الدروس المستفادة من تجربة برنامج العمل الجديد، وبالتالي ما تنطوي عليه التجربة من شروط لنجاح أي مبادرة جديدة ترمي إلى تحقيق التنمية المعجَّلة في أفريقيا تشمل الدروس المبينة أدناه.

٢٠ - **لا بد أن يكون الدرس المستفاد أولا وقبل كل شيء من التجربة التي دامت عقدا هو أن الصراع والتنمية عدوان لدودان.** ومن ثم يجب أن يكون ضمان السلم والأمن هو المسؤولية الأولى والأولوية القصوى للبلدان الأفريقية، فرادى ومجتمعة. وتستحق الإجراءات التي بدأتها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد الإشادة والتشجيع. ولكن من مسؤولية المجتمع الدولي أيضا أن يدعم بقوة تلك الجهود المبذولة من أجل السلام. وعلى الصعيد الثنائي، من مسؤولية الدول الصناعية

الرئيسية أن تتقيد بخاصة، وليس على وجه القصر، في مجال الاتجار بالأسلحة، بالسبل التي لا تقوض المحاولات الإقليمية والدولية لبناء السلام.

٢١ - ولا تزال هناك صراعات جمة في أفريقيا دون حل، بينما توجد صراعات أخرى خاملة وعلى وشك الاندلاع في أية لحظة. وتدعو الحاجة إلى القيام بالمزيد من جانب الأطراف العديدة المشتركة في تلك الصراعات، بما في ذلك الأطراف الأفريقية وغير الأفريقية، فضلا عن أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، مع قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي.

٢٢ - **ثانيا، تقتضي الضرورة أن يرتكز التعاون الإنمائي الدولي الذي يقدم دعما للتنمية المعجَّلة لأفريقيا على مراجعة رئيسية للتفكير السائد الذي استلهمته البرامج المتعددة الأطراف والثنائية في أفريقيا على مدى العقدين الماضيين.** والواقع أن من أهم الدروس المستفادة سواء من تجربة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أن الاعتماد الفائق على تحرير التجارة والخصخصة والإصلاحات القائمة على أساس السوق له حدود واضحة، وثبت في كثير من الحالات أنه غير مُجد في الإسراع بخطى التنمية والتخفيف من وطأة الفقر. ولاحظ الفريق أن تبني تلك الفلسفة برمتها دون تمحيص، بما فيها تقليل دور الدولة إلى أدنى حد وسحب جميع أشكال الدعم الرسمي للصناعة والزراعة المحلية الذي تقدمه الحكومات الأفريقية والجهات المانحة، بينما تواصل البلدان المتقدمة النمو تقديم مثل هذا الدعم عن طريق التحويلات الكبيرة، التي تناهز حاليا حوالي بليون دولار في اليوم، أدى إلى تقويض تنمية المنطقة من عدة جوانب.

٢٣ - فلم تحرز أي من البلدان التي طبقت التكيف الهيكلي القائم على السوق بحذافيره تقدما على النحو المتوقع. وخلال الفترة التي استغرقها برنامج الأمم المتحدة الجديد، ازداد معدل الفقر بدرجة كبيرة، مثلما ازدادت الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بينما لم يصل الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المستويات المطلوبة لتغذية الإسراع بالنمو حتى في البلدان التي طبقت برامج التكيف على أفضل وجه. وذلك يفسر بعض التشكك الذي قوبلت به ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٢٤ - ولا بد من قيام كل بلد أفريقي بتطوير استراتيجيته الإنمائية الخاصة به، على أساس رؤية طويلة الأجل تقوم على السياسات المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتأكيد على تسريع النمو مع التحول الهيكلي، وتشمل أيضا السياسات التي تستهدف مباشرة الفئات الضعيفة من السكان. ومن اللازم أن تقيم الحكومات الأفريقية شراكات، مع شعوبها أولا ثم مع مجتمع المانحين الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. كما يلزم التعزيز المستمر للسياسات والنظم الضريبية المحلية لغرض زيادة معدلات الادخار والاستثمار المحلية. ولكنها ستكون بحاجة، حتى مع بذل أقصى الجهود، لأن تكمَّل بتدفقات كبيرة من الموارد الخارجية.

٢٥ - أما الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، بدورها، فإن دعمها لتولي أفريقيا عملية التنمية الخاصة بها لا بد أن يتجاوز مجرد الأقوال: وعليها أن تفسح المجال للسياسات التي ترسمها الحكومات المنتخبة ديمقراطيا بالاشتراك مع المجتمع المدني. فإن فرض سياسات من الخارج على الحكومات الأفريقية يقوض الديمقراطية ولا يدع أية خيارات حقيقية أمام المؤسسات الديمقراطية.

٢٦ - **ثالثا، لا بد من الوفاء بالالتزامات.** وهذه نقطة غنية عن التأكيد. فقد بات على الأفريقيين الأخذ بمعايير أفضل للحكم كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية. وعلى

المانحين أيضا التزام بالوفاء بما قطعوه على أنفسهم من وعود بشأن تقديم الدعم المالي: عليهم تقديم المزيد من تخفيف عبء الديون وعلى نحو أسرع، بما في ذلك الإلغاء التام لديون البلدان التي سجلت المضي في طريق السياسات الرشيدة وتهيئة بيئة ديمقراطية شفافة؛ وإتاحة وصول حقيقي إلى الأسواق أمام المنتجات الزراعية للبلدان الأفريقية؛ وزيادة المعونة المقدمة دون مشروطيات سوى تلك التي تضعها البلدان بنفسها كمقاييس للأداء، في إطار عملية مفاوضات يعلو فيها تولي البلدان لمقاليد أمورها.

٢٧ - وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي إيجاد آليات عملية لكي ترصد الوفاء بالتزامات المانحين مثلما يجري رصد الالتزامات الأفريقية. وفي الحالتين كلتيهما يعد الرصد جوهريا لتقييم التقدم المحرز، وتقرير ما إذا كانت الأطراف المختلفة على مستوى الوفاء بالتزاماتها، ونشر المعلومات للحفاظ على اهتمام ووعي الجماهير. ومن ناحية أخرى، سيكون وضع مجموعة مؤشرات متفق عليها شرطا هاما لذلك الرصد.

٢٨ - **رابعا، هناك حاجة إلى الدعوة المستمرة من أجل تنمية أفريقيا**. وتجدر الإشادة بالأمم المتحدة لثباتها على عرض قضية أفريقيا في المحافل العالمية وإبقائها في جدول الأعمال الدولي. كما يشيد الفريق بالأمم المتحدة لما اتخذته من مبادرات في مجال حاسم هو مجال السلام والأمن، لا سيما بعد تقديم الأمين العام لتقريره الهام عام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وتضمن التقرير العديد من التوصيات المتصلة بجميع جوانب الصراع، المباشرة وغير المباشرة، وتم إحراز تقدم في تنفيذ بعضها.

٢٩ - **خامسا، هناك حاجة إلى زيادة كفاءة الأمم المتحدة وأهميتها**. وتُقترح هنا خطوتان رئيسيتان. أولا وقبل كل شيء، يجب أن توفر للأمم المتحدة الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بأنشطتها في أفريقيا. وربما يستدعي الحال إعادة تخصيص الموارد في إطار الأولويات الإقليمية لبعض الوكالات، ولكن ذلك سيشكل تغييرا طفيفا نسبيا طالما ظلت الميزانية الشاملة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها عند مستواها المتواضع بدرجة مثبطة للعزم. وهناك الكثير من الدراية الفنية والمعارف التي تهدر بسبب نقص الموارد التي تكفل استخدامها الاستخدام الأمثل.

٣٠ - وإضافة إلى ذلك، يلزم تحسين التعاون. فعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة نفسها، ينبغي الاعتراف بإحراز تقدم كبير في تحويل التنافس التقليدي بين الوكالات إلى تعاون بنّاء بدرجة أكبر على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويجب المضي في تلك العملية والإسراع بإجراءات التبسيط والمواءمة التي بدأت بالفعل. وعلى جميع الصُعد، الوطني والإقليمي والعالمي، تحتاج الأمم المتحدة إلى تعبئة مواردها المالية المحدودة للغاية، وإلى وفرة من الدراية الفنية على نحو أكثر تنسيقا وكفاءة.

٣١ - ويعني هذا، على الصعيد الوطني، أنه ينبغي تطوير التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتعاون فيما بينهما، لتلبية الاحتياجات التي تعرب عنها البلدان في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ومن ثم، على الحكومات الأفريقية أن تضطلع بدور قيادي حاسم في صوغ سياساتها وكفالة التنسيق فيما بين شركائها على الصعيد القطري لدعم تلك السياسات. ويرى الفريق أنه ينبغي للبلدان أن توفر للأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة فرصة المشاركة في العملية الاستشارية لورقات استراتيجية الحد من الفقر، جنبا إلى جنب مع ممثلي مؤسسات بريتون وودز.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، يلزم أن تكون منظومة الأمم المتحدة أفضل إعدادا. ويرحب الفريق بالمشاورات الإقليمية السنوية التي تجريها الوكالات الناشطة في أفريقيا برعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتشجيع المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في ذلك الصدد. ولكن إن دل التفاعل بين فرادى الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمبادرات المتخذة على نطاق القارة على شيء، فهو أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لكبح التنافس فيما بين الوكالات وتعزيز مزيد من اتساق السياسات العامة.

٣٣ - وعلى الصعيد العالمي، يجب تعزيز دور الدعوة الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، ويجب أن يتضمن ذلك تقديم تقارير إلى الجمعية العامة. وينبغي أن تعهد مسؤولية تحقيق تجانس واتساق تعبئة الأمم المتحدة لصالح أفريقيا إلى سلطة واحدة لديها إمكانيات الاضطلاع بها. كما يقترح الفريق عقد اجتماعات مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بصفة منتظمة حول المسائل المتصلة بأفريقيا.

طريق المضي قدما

٣٤ - تضمنت مهمة هذا التقييم النظر فيما إذا كان ينبغي توسيع نطاق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أم اعتماد ترتيب جديد يخلفه. ويرى الفريق أنه بالنظر إلى الترحيب والاعتراف العام بالدور الأساسي الذي يؤديه تولي أفريقيا لزمام الأمور وقيادتها في عملية تنمية المنطقة، من المنطقي والملائم أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للمبادرة الإنمائية التي اتخذتها المنطقة بدلا من الإقدام على مبادرة موازية سواء في شكل تمديد البرنامج الجديد أو طرح مبادرة جديدة تماما. كما يعتقد الفريق أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر الإطار لذلك الدعم. والفريق إذ يدعو إلى اتخاذ ذلك الموقف، يسترشد بالاعتبارات والملاحظات الواردة أدناه.

٣٥ - إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي بمثابة إطار متكامل وشامل لتنمية أفريقيا صممه القادة الأفريقيون بأنفسهم. وبناء على تشخيص أسباب بطء النمو وازدياد الفقر في أفريقيا؛ تورد هذه الشراكة رؤية عريضة لمستقبل القارة، وتحدد استراتيجية لتحقيق تلك الرؤية، وتضع برنامج عمل يركز على عدد من المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وهي توفر إطارا عاما لمبادئ الإدارة والسياسات الاقتصادية السليمة، وكذلك مبادئ الحكم الديمقراطي المتسم بالشفافية. وتلتزم البلدان المشتركة في البرنامج باتباع سياسات تستلهم تلك المبادئ العامة. ولكن رغم عدم تشريع مخطط أو نموذج إنمائي محدد لتتبعه جميع البلدان بصرف النظر عن الظروف الخاصة بها، هناك آلية مقترحة تتمثل في استعراض النظراء يمكن بواسطتها للبلدان المشتركة في الشراكة أن تسائل بعضها البعض. وبالإضافة إلى الإطار العام للمبادئ الذي توفره الشراكة لتسترشد به السياسات العامة على الصعيد القطري، فهي توفر أيضا منتدى للحوار بين القيادات السياسية الأفريقية وبلدان مجموعة الثمانية بشأن المسائل الشاملة لتنمية أفريقيا، بما في ذلك كفاية المعونة، والوصول التجاري وتخفيف عبء الديون. ويرى الفريق أنه يمكن توسيع نطاق المشاركة في ذلك الحوار بحيث يضم الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٦ - وقد أخذ الفريق في الاعتبار حين أوصى بأن تعتمد منظومة الأمم المتحدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها إطارا لجهود الدعم التي تضطلع بها من أجل أفريقيا، إن الشراكة لا تزال حتى المراحل النهائية من إعداد هذا التقرير عملية قيد التطور. ولاحظ الفريق بخاصة أنه رغم أن

الشراكة الجديدة لاقت تأييدا واسع النطاق من المجتمع الدولي، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله ليس فقط لإرسائه في توافق آراء أفريقي كاف يتحقق من خلال اشتراك مكثف مع المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني في أفريقيا، وإنما أيضا لزيادة توضيح مرتكزاته المتعلقة بالسياسات العامة على نحو يظهر التخلي الواضح عن السياسات التقليدية التي لم تفلح في الماضي.

٣٧ - كما تعبر إمكانات الشراكة الجديدة عن هشاشتها. إذ لم تنفذ بعد العملية البالغة الأهمية المتمثلة في ترجمة الطموحات التي أعربت عنها الوثيقة إلى واقع في شكل سياسات وطنية أو دون إقليمية. ولن تتحقق الملكية في الواقع إلا من خلال انتهاج السياسات الوطنية السليمة. غير أن طابع الشراكة الجديدة يقر صراحة باعتمادها إلى حد كبير على المساعدة الخارجية لكي تحقق الكثير من تطلعاتها. وسيتعين على المانحين الذين يلتمس منهم تقديم تلك المساعدة القيام بدورهم كشركاء في إطار الشراكة الجديدة مع تجديد التزامهم بما يطمئن القيادات الأفريقية وتجنب العودة إلى أسلوب الشروطية القديم الذي ثبتت أنه أدى في الماضي إلى عكس المطلوب.

٣٨ - ومن الأسباب الرئيسية لعدم نجاح البرنامج الجديد عدم وجود الآليات الملائمة لرصد الأداء وكفالة الوفاء بالالتزامات. ومن ثم تعد آلية استعراض النظراء المقترحة في إطار الشراكة الجديدة خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلى الصعيد السياسي، يُعد الاتحاد الأفريقي والمجموعات السياسية دون الإقليمية الوسائل العملية لتنفيذ تلك الاستعراضات. وعلى الصعيد الاقتصادي، يجب إبعاد الطابع السياسي عن استعراضات النظراء وأن تجري على أساس تقني موضوعي. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بناء على طلب الشراكة الجديدة، بوضع المعايير التي ستسترشد بها استعراضات إدارة الشؤون الاقتصادية وشؤون الشركات. وستستلزم استعراضات النظراء مؤشرات يعتمد عليها يمكن أن توفرها المكاتب الإحصائية الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - واستعراضات النظراء قائمة بالفعل بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لها. ويوصي الفريق بتوسيع نطاق استعراضات النظراء تلك، التي تقتصر في الأغلب حاليا على سياسات وممارسات تقديم المعونة لتشمل جميع السياسات التي تؤثر على أفريقيا، وبخاصة السياسات المتصلة بالتجارة والزراعة، وكذلك النظر في مشاركة البلدان الأفريقية في تلك الاستعراضات لدى مناقشة أثر سياسات المعونة وممارسات التجارة على البلدان الأفريقية. ويوصي الفريق بتطبيق آلية استعراض النظراء الموصوفة بالنسبة للبلدان المانحة على منظومة الأمم المتحدة أيضا.